



الأزمة السورية وقوى التسلط

المركز السوري لبحوث السياسات

مقدمة يقدم تقرير "سورية: هدر الإنسانية" (المركز السوري لبحوث السياسات 2014) تحليلاً للآثار الكارثية للأزمة السورية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وهدف التقرير، بالإضافة إلى تقدير الآثار، إلى فهم القوى الفاعلة في الأزمة، وخلص إلى الدور السلبي الذي لعبته قوى التسلط والهيمنة الخارجية والمحلية في الانزلاق إلى نزاع مسلح دام، مُسَخَّرَ له القدرات والإمكانات المالية والبشرية لتغذيته بغية السيطرة على المجتمع ومقدراته باستخدام العنف ومختلف وسائل الهيمنة.

وبالاستناد إلى كل من مفهوم التنمية كتوسيع لخيارات البشر (سن 2004)، ومفهوم هدر الإنسان، كهدر لقيمة الإنسان وكيانه وقدراته ووعيه وفكره وانتمائه (حجازي 2006)، يحدد التحليل قوى التسلط والهيمنة الأساسية التي تسهم في هدر الإنسانية بما يلي:

1 - القوى المحلية

- الاستبداد السياسي الذي يقوم على التفرد في الرأي والحكم، و"احتكار مصادر السلطة والثروة والقوة" (النقيب 1991)، واحتكار الحقيقة، وإقصاء المخالفين والمختلفين وتهميشهم، وهدر الحقوق والحريات المدنية والسياسية وتجريم المعارضة السياسية والفكرية من أي جهة أتت.

يحدد الملخص القوى المسؤولة عن "هدر الإنسانية" في الأزمة السورية وهي قوى التسلط المحلية (الاستبداد والعصبية والأصولية)، والخارجية من منظمات وشبكات ودول وجماعات، ودورها في إحباط تطلعات القوى المجتمعية الساعية للحريات المدنية والعدالة والكرامة والرفاه والمواطنة. ولكن كيف تمكنت قوى التسلط والهيمنة من قهر القوى المجتمعية؟

النتائج الرئيسية

شهد المجتمع السوري ما قبل الأزمة تناقضاً حاداً بين التوازن عند الحد الأدنى للتنمية الاجتماعية في سورية وعدم فاعلية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ويظهر التناقض بين توفير الخدمات الاجتماعية والسلع الأساسية للجميع، وأداء المؤسسات الرسمية (مثل الحكومة) وغير الرسمية (مثل العادات والتقاليد) التي لم تكن تشاركية بقدر ما كانت رقيقاً على الإنسان تعمل على تطويعه وتذليل إرادته، فتقمع الحريات المدنية والفكر الحر، وتبسط هيمنتها الفكرية والأيدولوجية. وتتمثل جذور هذا التناقض بفشل المنظومة المؤسساتية في معرفة حاجات التنمية المجتمعية وإغناء القدرات الإبداعية والثقافية للأفراد مما أدى إلى هدر القدرات الإنسانية والوعي والأفكار وتقليص الحياة الإنسانية: الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والسياسية والأخلاقية. بلغ هذا التناقض ذروته في انطلاق الحراك المجتمعي الساعي للتغيير الذي جوبه بقمع من السلطات السياسية. ومع الانحراف باتجاه النزاع المسلح تغولت قوى التسلط المحلية الجديدة والقديمة لتحول دون تجسيد تطلعات القوى المدنية في الوصول إلى مجتمع العدل والمساواة. تطورت خلال الأزمة السورية قوى رئيسية يمكن تصنيفها إلى تلك التي تبنت العنف للسيطرة على المجتمع "قوى التسلط" وأخرى تناضل من أجل تمكين الأفراد والمجتمع لضمان الحريات المدنية والتشاركية والعدالة المجتمعية "القوى المدنية" (الشكل 1).

وضعت قوى التسلط ثقلها باتجاه قمع القوى المدنية والمجتمعية الحية باستخدام وسائل متعددة، كالعنف لكسر إرادة الآخر وزرع ثقافة الخوف وتأجيج العصبية والاستقطاب والكراهية، مستنرفة الطاقات والإمكانات تغذية للنزاع. ولم يقتصر ذلك على الاستخدام المباشر للقوة الذي راح ضحيته مئات الآلاف بين قتيل وجريح ومشوه، بل باستخدام الحوافز المادية والمعنوية للمشاركين في القتال أو الداعمين له. فقد غدا النهب والاتجار بالبشر والسلاح واحتكار احتياجات المواطنين من غذاء وخدمات صحية وتعليمية، أدوات لدى قوى التسلط لتفرض هيمنتها على المجتمع.

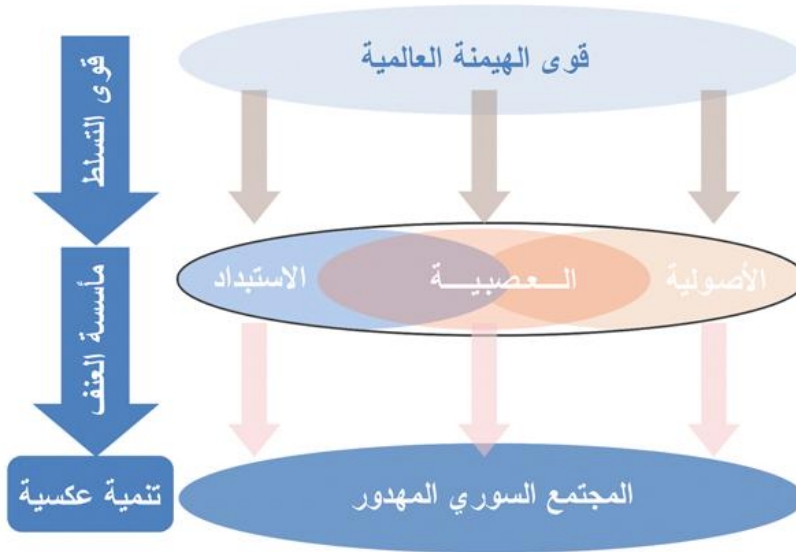
• العصبية التي تنطوي على التطرف وتحمل بذور العنف. وتقوم على الولاء والبراء، وإنكار جدارة الآخر (المختلف) واستحقاقه، والاستهانة بكرامته وحياته. فتعمل على استتباعه واستعباده أو تجنبه واستعباده، والغائه إذا أمكن، وتتضمن العصبية القبلية والإثنية والمذهبية. وإن تقدم العصبية لأعضائها الحماية والرعاية مقابل الطاعة والولاء، فإنها تنكر استقلالهم الذاتي وحريتهم، وتعتبرهم أدوات ووسائل لتحقيق غاياتها، سواء كانت في موقع الدفاع عن السلطة أو في موقع المطالبة بها (جباعي 2013).

• الأصولية قوامها التطرف الديني والإيديولوجي وتتسم بالقطعية والإطلاق في الأحكام والمواقف، فتولد التطرف بمختلف أشكاله، وتهاجم الفكر الحر الذي يهدد وحدتها وتماسكها الداخلي، تحت طائلة التكفير والتخوين وتجريد الآخر من إنسانيته.

2 - القوى العالمية

وهي المنظمات والشبكات والشركات والدول التي تدعم وترعى قوى التسلط المحلية المرتبطة بها من خلال مصالح مشتركة تتناقض مع تحقيق الرفاهية والعدالة والاستدامة. وتستخدم هذه القوى الدولية نفوذها المالي والعسكري والمعرفي في التأثير على المجتمعات والدول، تحت مسميات مختلفة مثل دعم الديمقراطية وحماية الاستقلال الوطني ومحاربة الإرهاب (حجازي 2006).

بالمقابل، وفي مواجهة قوى التسلط والهيمنة، تتواجد قوى مجتمعية محلية ودولية تسعى إلى تحقيق الرفاهية والعدالة وضمان الحريات وحقوق المواطنة، والتي تعكس أولويات الشرائح الواسعة من المجتمعات. إن هذه القوى المجتمعية تعاني من ضعف مؤسساتي وتنظيمي، يتجلى في غياب الرؤية والاستراتيجية وتشنت الجهود، مقارنةً بقوى التسلط التي تمتلك المقومات المؤسسية والمادية والبشرية والعسكرية والإعلامية لتستحوذ على السلطة في سبيل تحقيق مصالحها الضيقة والمتخارجة مع أولويات المجتمع.



الشكل 1:
قوى التسلط خلال الأزمة السورية

المصدر:
المركز السوري لبحوث السياسات
اعتماداً على حجازي 2006

المقترحات والتوصيات

إن استمرار العنف هو مصلحة لقوى التسلط الداخلية والخارجية وخسارة فادحة للإنسانية، فهذه القوى المحلي منها والدولي تتغذى على العنف والاستقطاب والتناحر والتسلح والتهريب، وتغذيها. في حين يدفع المجتمع السوري أثماناً غير قابلة للتعويض على الأصدقاء الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. من الطبيعي أن ينكفئ ويحبط المجتمع السوري من المبادرات والخيارات المطروحة التي تخدم، بمعظمها، مصالح قوى التسلط وأهدافها، نتيجة استحواذها على النفوذ والقوة. إلا أن المجتمع السوري بقواه المدنية يستطيع أن يستثمر القوة التي يمتلكها في تجاوز قوى التسلط وبناء المستقبل.

لا يمكن الوصول إلى مخرج مناسب للأزمة إلا بدور فاعل للقوى المدنية في تطوير رؤية تتجاوز آثار الأزمة وتضع استراتيجية للمستقبل، وتؤمن بكرامة الإنسان واحترام شخصيته، وتعمل على تغيير جذري في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية القائمة بحيث تصبح مؤسسات تضمينية تشاركية حية تمثل مصالح المجتمع، إضافة إلى التزامها بالثقافة والمعرفة أساساً لنهوض المجتمع. ويحتاج ذلك إلى تفكيك أدوات قوى التسلط، عبر تقليص دور أدوات الهيمنة ومحاصرة مستخدمي العنف والمستفيدين منه بتغيير منظومة الحوافز المادية والمعنوية، وتطوير تحالفات عالمية مع القوى المجتمعية الداعمة لحق الإنسان في الحياة الكريمة.

كما استُخدمت الثقافة في النزاع من خلال تشويه الوعي الجمعي عبر قنوات التواصل الشفهي والكتابي والمرئي وباستغلال الانتماءات ما دون الوطنية، وتسخير الإعلام لتأجيج التعصب ورفض الآخر وتجريده من إنسانيته.

حرضت قوى التسلط سائر العصبيات، وعمقت الاستقطاب المجتمعي، من خلال استخدام العنف ووسائل الهيمنة الناعمة، برعاية مباشرة من قوى الهيمنة العالمية، التي وفرت لها الحماية والدعم السياسي والعسكري والمالي والإعلامي، لاستمرار النزاع المسلح، وضيقت على القوى المدنية الدولية الساعية لوقف العنف وتجنب استمرار الكارثة السورية (الشكل 1).

لقد خلق غياب حلول مدنية وسياسية للأزمة البيئة المناسبة للاستبداد والعصبية والأصولية، وصولاً إلى أن يضحي المتورطون فيها بأنفسهم ويحرموا الآخرين من حقهم في الحياة خدمة لقوى التسلط. وبقيت الطموحات والأولويات الوطنية لبناء مخرج من الأزمة بطريقة تشاركية وسلمية مهمشة ومقموعة من قبل مختلف قوى التسلط.

ويتم الآن إعادة تشكل مستقبل سورية وهويتها الوطنية، من خلال الأزمة التي تمثل في جوهرها، نزاعاً بين قوى التسلط والقوى المدنية.

المراجع

- المركز السوري لبحوث السياسات (2014): "سورية هدر الإنسانية"، الأثورا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز السوري لبحوث السياسات، أيار.
- النقيب، خلدون حسن (1991): "الدولة التسلطية في المشرق العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- جباعي، جاد الكريم (2013): "تنازع الهويات" ورقة خلفية غير منشورة، المركز السوري لبحوث السياسات، تشرين الأول.
- حجازي، مصطفى (2006): "الإنسان المهودر"، المركز الثقافي العربي الطبعة الثانية، المغرب.
- زريق، قسطنطين (2004): "ما العمل"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سن، أمارتيا (2004): "التنمية حرية"، مجلة عالم المعرفة، العدد 303، الكويت.

لمحة عن المركز :

المركز السوري لبحوث السياسات هو مؤسسة غير حكومية، مستقلة، غير ربحية، يقوم بشكل مستقل بإنتاج وتجميع لنتائج الدراسات والأبحاث الموجهة للسياسات وتقديمها لصانعي القرار والرأي العام بطريقة مُحكّمة. كما يقوم بإدارة حوارات سياساتية حول القضايا الخلافية من خلال توفير مناخ بإشراك ممثلين عن الشرائح المختلفة لمناقشة السياسات والتعبير عن مصالحهم المختلفة في محاولة للوصول إلى حل أمثل.

<http://scpr-syria.org/> - info@scpr-syria.org